المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ISSN:2170-0060
EISSN: 2602-523X
المجلد 10 العدد 02 – ديسمبر 2019
المراحل التاريخية للأرشيف في الجزائر من العهد العثماني إلى ما بعد الإستقلال ص ص51-66

المراحل التاريخية للأرشيف في الجزائر من العهد العثماني إلى ما بعد الإستقلال

Historical stages of archival in Algeria from the Ottoman era to the post-independence period

د/خليصة خرفي

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس _ الجزائر

khalissa.kherfi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 02/ 12/ 2019 ؛ تاريخ القبول: 17/ 12/ 2019

Abstract:

The archive sector is one of the most important areas that man has always tried to take care of because it contains historical facts that are not counterfeit to be used in the future, so that we find Algeria has passed several stations in its glorious history every station has a clear impact on various fields, each sector has its characteristics that distinguish it in At each of these stages, we will try to address the most important historical stations of the archive in Algeria and the various achievements of the state in this sensitive sector after independence.

Keywords: Archives; Historical Archive; Ottoman Era; French colonial period; Post-Independence Period

الملخص:

يعتبر قطاع الأرشيف من أبرز المجالات التي حاول الإنسان منذ الأزل الاعتناء به،هذا لما يتضمنه من حقائق تاريخية غير مزيفة يستفاد منها مستقبلا، بحيث نجد الجزائر قد مرت بعدة محطات في تاريخها المجيد كل محطة لها تأثيرها

الواضح على مختلف المجالات، وكل قطاع له مميزاته التي تميزه في كل مرحلة من هذه المراحل، سنحاول في هذا المقال التطرق إلى ماهية الأرشيف بصفة عامة والأرشيف التاريخي ،و أبرز المحطات التاريخية للأرشيف في الجزائر ومختلف إنجازات الدولة في هذا القطاع الحساس بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف ؛ الأرشيف التاريخي ؛ العهد العثماني ؛ فترة الاستعمار الفرنسي ؛ فترة ما بعد الاستقلال.

مقدمة:

اهتم الإنسان منذ القديم بتدوين وتسجيل كل ما له علاقة بحياته، من ممارسات ومعاملات ومختلف النشاطات، حيث تعددت وتطورت وسائل التدوين حسب تعدد وتطور الحقب الزمنية التي مر بها الإنسان وتعتبر هذه الوثائق الحاملة للمعلومات المدونة أهم مصدر لكتابة صفحات التاريخ والبحث العلمي،والجزائر من بين أهم البلدان التي تزخر بموروث وثائقي يعود لحقب زمنية متعددة يعبر على كل ما عايشه الشعب الجزائري في كل فترة مر بها، وأهم هذه المراحل نجد مرحلة العهد العثماني ،ومرحلة تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ،لذا سنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى ماهية الأرشيف بصفة عامة والأرشيف التاريخي بصفة خاصة ومحاولة التعرف على قطاع الأرشيف في الجزائر خلال هذه المراحل وكيف تم الاعتناء به، وهذا لا يدل على شيء إنما يدل على أن الوثيقة الأرشيفية كنز من كنوز الأمم، لأنه يعتبر أداة لكتابة تاريخ الشعوب ودليل لإثبات حق الأفراد .لذا حاول الإنسان الاحتفاظ به بشتى الطرق والإمكانيات والجزائر بلد عريق له تاريخه وأرشيفه يشهد على ذلك.

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

أولا: تعريف الأرشيف

يعرف الأرشيف بأنه وثائق أي إدارة عامة أو خاصة استحقت الحفظ الدائم للرجوع إليها لأغراض البحث وحفظت أو اختيرت للحفظ في المؤسسة الأرشيفية، ويعرفها "جنكسون" بأنها الوثيقة التي أنشأت أو استخدمت أثناء تأديتها لعمل إداري أو تنفيذي تعد جزءا من هذه العملية وحفظت تحت وصاية الأشخاص الذين قاموا بتنفيذ هذه العملية أو ورثتهم الشرعيين.[1]

كما جاء في قانون 88/ 09 الخاص بالأرشيف الجزائري تعريف للوثيقة الأرشيفية بأنها "عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما كان تاريخها أو شكلها أو سندها المادي أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها "[2]

ثانيا/ تعريف الأرشيف التاريخي

الأرشيف التاريخي هو الأرشيف الذي يحتوي على الوثائق المتعلقة بتاريخ المؤسسات والبلد كافة، وكذلك النواحي السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الفنية والوثائق التاريخية ذات الأهمية الكبيرة، وذلك لكونها هي المرآة أو الفيلم الذي نشاهد فيه أو عليه حال البلد أو الدولة أو الشعب على مر العصور والأزمنة، هذا فضلا عما يخلفه السلف للخلف وما يبنيه الآباء للأبناء، وكذلك الوثائق التي عاصرت الاستعمار أو الاحتلال والثورات والسياسات التي طبقت أو تطبق داخل الدولة ورجال الحكم والمسؤولون، وفي الوقت الحاضر أخذ هذا الأرشيف بالتشعب وذلك بوضع كل الوثائق التي تختص في مجال أو ناحية من نواحي الأنشطة والأعمال في تخصصه كوضع الوثائق العسكرية في الأرشيف العسكري والسياسية في الأرشيف السياسي،

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

حيث أن لكل علوم أنشطة ولكل نشاط تاريخ وهذا الأرشيف ينشأ تلقائيا وطبيعيا من الأرشيفات الأخرى حيث أنه لا يبنى في الفراغ[3] .

كما يعرف أيضا بأنه " الوثائق التي انعدم تداولها وتم تقييمها واختيارها بقصد استثمارها في البحث، وحفظت بالفعل بشكل أو بأخر بواسطة إحدى الإدارات الأرشيفية بسبب ما ظهر من قيمتها كمادة للبحث"[4] ، فهذا النوع من الأرشيف أقيم أساسا لتقديم المعلومات لصالح الدارسين والأجيال القادمة وتزويدهم بالوثائق التاريخية التي لم تعد تستعمل من طرف الهيئات والمؤسسات، حيث انتهى العمل به واستخدامه في النشاط اليومي وانعدمت قيمته بالنسبة للإدارة أو الهيئة، فيما يخص نشاطها إلا أنه يبقى يحتوي على معلومات ذات قيمة كبيرة دائمة، لذلك يحظى بعناية من حيث الحماية والصيانة وهو يسمى الأرشيف الميت، لكنه في الحقيقة ليس بميت على الإطلاق. [5]

ثالثا/ الأرشيف خلال العهد العثماني

عرفت الجزائر خلال فترة الحكم العثماني استقرار في كافة المجالات، كان التعليم آنذاك تابع للجنة الأوقاف والزوايا ارتكز على حفظ القرآن الكريم والحديث والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي واللغة العربية والحساب، أما الحياة الاقتصادية فتمثلت في وجود نشاط زراعي وتربية المواشي، وازدهرت الصناعة النسيجية والإستخراجية كالملح والحديد، كما لا ننسى النشاط التجاري البحري إذ كانت الجزائر تحتوي موانئ هامة مثل ميناء المرسى الكبير حيث كانت تعرف بأسطولها البحري الكبير الذي كان ذو قيمة عالية في البحر الأبيض المتوسط.

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

فالجزائر على غرار الولايات العثمانية الأخرى تتوفر على رصيد زاخر من الوثائق الرسمية المحلية من معاملات ومعاهدات وعقود وغيرها، فالمحكمة في العهد العثماني يتم فيها تسجيل عقود عقارية وعقود تحبيس أو الوقف والبيع والشراء والقروض والهبات والوصايا والأمانات وعقود الزواج والطلاق، وهذا ما يبين لنا تنوع هذا الرصيد وكل هذه الوثائق تسمى أرشيف المحاكم الشرعية.(6)

إذن هذه المرحلة تتميز بالثراء والتنوع الوثائقي المحفوظ والدليل على ذلك، ما هو محفوظ بمركز الأرشيف الوطني الذي يعبر عن اهتمام الجزائر في العهد العثماني بالأرشيف وحفظه، وفيما يلي مختلف الأرصدة التي يتضمنها مركز الأرشيف الوطني الجزائري والخاصة بالفترة العثمانية تلمسناها أثناء الزيارة الميدانية إلى مركز الأرشيف الوطني الجزائري:

- أرشيف المحاكم الشرعية من عام 1592-1856 تتضمن 52 علبة .
- أرشيف بيت البايليك من عام 1700-1862 يتضمن 368 سجل
- أرشيف خاص بالمراسلات .
- أرشيف خاص بالمعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وكل من:
  فرنسا،إنجلترا،إسبانيا،هولندا،السويد
  والدانمارك،ألمانيا،البرتغال،البندقية،نابولي،سردينيا،توسكان،الجزر
  الأيونية.الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المعاهدات خير دليل على
  مكانة الجزائر بين دول العالم آنذاك.

بالرغم من عدم إصدار نصوص وتعليمات لحفظ ومعالجة الأرشيف في هذه الفترة، إلا أنها كانت تعتني بالوثائق عن طريق القائمين على عملية التوثيق والكتابة، أين كانت الدولة العثمانية تولي اهتماما بالغا لهذه الفئة

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

وبالتالي تشجيعهم بشتى الطرق إلى الكتابة وحفظ ما تم توثيقه، والدليل على ذلك ما وصل إلينا اليوم من وثائق تعود إلى التواجد العثماني في الجزائر.

رابعا/ الأرشيف خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962

بعد سقوط الدولة العثمانية دخلت فرنسا إلى الجزائر مدمرة وليست مستعمرة، سعت بكل ما لديها من قدرات وحيل لتدمير وطمس هوية الشعب الجزائري، حيث تأثرت كل القطاعات بهذا الاستعمار الغاشم بما فيه قطاع الأرشيف.

كان قطاع الأرشيف هو القطاع الأول الذي تعرض لأعمال التخريب والنهب من الوهلة الأولى لاحتلال مدينة الجزائر، بحيث قامت الجيوش الفرنسية بنهب الوثائق الرسمية وإتلاف البعض منها من طرف الموظفين الفرنسيين، حيث وصل بهم الحد إلى إهداء بعض الملفات للحكام.

فبعد احتلال فرنسا للجزائر شرعت على الفور في إصدار القرارات العسكرية والأوامر الملكية التي تكرس فرض تنظيمات مشابهة لتلك المطبقة في فرنسا، ولكن بما يلائم ويحقق مصالحها وأهدافها الاستيطانية في كل المجالات(7) متخذة في ذلك عدة إجراءات وقوانين تعسفية تمثلت في سياسة الإدماج باعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية عام 1834، وقانون الأهالي عام 1865 وسياسة التنصير وغيرها .

فرنسا كما نعلم كانت من الدول السباقة والأولى المهتمة بقطاع الأرشيف في العالم، ففي هذه الفترة خلال تواجدها على الأراضي الجزائرية كانت توثق وتدون كل إنجازاتها وجرائمها ضد الشعب الجزائري، وخصصت مباني لحفظ

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

أرشيفاتها وخير دليل على ذلك مركز أرشيف ولاية قسنطينة والجزائر العاصمة الذي أعدته فرنسا كمخازن لحفظ الأرشيف، ووجد أقدم تقرير يتعلق بالوثائق في مركز أرشيف ولاية قسنطينة يعود لسنة 1925 يحدد فيه مهام مصلحة الوثائق كما كانت تسمى آنذاك وهي[8]:

- استقبال الوثائق
- الترتيب
- الإيداع القانوني للدوريات (خاصة الجرائد)
- المكتبة الإدارية والتاريخية
- مراقبة وثائق الدائرات والبلديات

وآخر تقرير يخص هذه الفترة كان عام 1962 متعلق بمهام مصلحة الوثائق لقسنطينة سنة 1961 يحتوي على المهام التالية:

- تكاثر المهام المعتادة
- إنشاء مشغل للتجليد
- نقل أغلبية الوثائق إلى فرنسا حيث كانت السلطات الفرنسية تقوم بإلزام كل الإدارات آنذاك بتقارير سنوية وأعمال إدارية ومن ثم إرسالها إلى الأرشيف الفرنسي،وهذا يعتبر كوسيلة لجمع وتنظيم الأرشيف الإداري أنذاك وكانت الجزائر العاصمة وولاية وهران وقسنطينة أبرز المناطق التي كلفت بحفظ الأرشيف[9].وتعتبر هذه القضية(أغلبية الوثائق في فرنسا) نقطة نزاع بين الجزائر وفرنسا، سنتطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل في عنصر لاحق.

إذن الأرشيف خلال تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر كان منظم من طرف السلطات الفرنسية، حيث كانت حريصة على حفظه وتكوين

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

متخصصين في الميدان للاعتناء به، إلا أنه ما يخص تكوين الجزائريين في هذه المهنة النبيلة كان ممنوع ومحرم عليهم مما يدل على العنصرية الفرنسية .

خامسا/ الأرشيف ومرحلة ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال الذي جاء في 05جويلية 1962 دفعت الجزائر ثمنا غاليا لاستقلالها، فرنسا المستبدة انتهجت كل الأساليب من أجل القضاء على الدولة الجزائرية من حيث قيمها وعروبتها، إذ خلفت نسبة عالية من الأمية وعمدت للقضاء على الدين الإسلامي بالتنصير، أي أن فرنسا انتهجت سياسة الإبادة والاستيطان.

إذن كان هذا هو ثمن الحرية فالدولة الجزائرية لقيت في بداياتها عوائق عدة وفي مختلف المجالات بما فيها قطاع الأرشيف، "إذ قامت السلطات الفرنسية بتهريب وتحويل كميات كبيرة من الأرشيف إلى فرنسا حوالي 200 ألف علبة أي 600طن تعود للفترة ما بين 1830-1962، وحوالي 1500 علبة تعود لفترة التواجد العثماني، وحرق الكثير منه مثل المكتبة الجامعية التي أحرقت من طرف المنظمة السرية (OAS)، وأتلفت معظم الوثائق العامة المتمثلة في الكتب، كما قاموا بتفجير العمارة التي تظم أرشيف ولاية الجزائر، فأصبحت الجزائر غداة الاستقلال تفتقر لثروتها الأرشيفية،[10] وغياب تام للأرشيفيين كما قلنا سابقا فالإدارة الفرنسية لم تسمح لأي جزائري التكوين في هذا القطاع الحساس، وانعدام الهياكل الملائمة للحفاظ على الوثائق بصورة عقلانية باستثناء الأرشيف الجهوي في الجزائر ووهران، لأن الحكومة الجزائرية في تلك الفترة كانت لديها أولويات أخرى، وظل قطاع الأرشيف على ما هو عليه من ركود قرابة عشر سنين[11].

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

وفي عام 1971 قام رجلان بإرساء أسس مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري وهما: الرئيس الراحل هواري بومدين والأمين العام لرئاسة الجمهورية الدكتور محمد أمير، فالأول أصدر مرسوما ينص على إنشاء رصيد الأرشيف الوطني، ونشر الثاني أول تعليمة رئاسية متعلقة بتسيير الأرشيف، انصب الأمر على ضرورة وضع إدارة عقلانية للأرشيف الجاري والوسيط، لتحسين التنظيم الإداري مع ضمان الحفاظ على المواد الضرورية لكتابة التاريخ بصورة موضوعية.

وفي عام 1972 أنشئ على مستوى رئاسة الجمهورية مديرية للأرشيف الوطني، وما بين 1973و1974 شكلت نخبة من الأرشيفيين الذين يعتبرون نواة الأرشيف الوطني الجزائري وهم، عبد الكريم بجاجة، عمر حاشي محافظ رئيسي للأرشيف الجهوي لمحافظة الجزائر الكبرى، فؤاد الصوفي محافظ رئيسي للأرشيف الجهوي لولاية وهران، وعمر ميموني محافظ جهوي لولاية قسنطينة آنذاك، هذه النخبة من الأرشيفيين عملت على إصلاح قطاع الأرشيف في الجزائر وإرساء قواعده على أكمل وجه.

وفي عام 1977 تم إثراء القواعد التنظيمية الخاصة بالأرشيف الوطني بنص أساسي تمثل في مرسوم جديد يحدد بدقة صلاحيات مؤسسة الأرشيف الوطني وتنظيمها وسير عملها على الصعيد الوطني المركزي، الجهوي والمحلي، ولم يطبق هذا النص القانوني كما ينبغي نظرا لإلحاق الأرشيف الوطني بالمركز الوطني للدراسات التاريخية وكانت نتيجة هذا الإجراء تجميد المرسوم وطمس الأرشيف الوطني لصالح الدراسات التاريخية، وفي عام 1984 انتقلت الوصاية من رئاسة الجمهورية إلى وزارة الثقافة[12] وهكذا بقي الأرشيف متنقلا من وصاية إلى وصاية إلى أن عاد في الأخير إلى وصاية رئاسة

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

الجمهورية، وفي الثمانينات حل الخير على قطاع الأرشيف في الجزائر فتحقق الحلم الذي كان يراود الأرشيفيين في تلك الفترة، استفاد قطاع الأرشيف من بناية خاصة وفق المعايير وإصدار قانون 88/ 09 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف في الجزائر.

سادسا/ النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف المرحل

كما قلنا سابقا حينما خرجت فرنسا من الجزائر لم تخرج فارغة اليدين إنما هربت معها كنوز الجزائر من أثار وتحف وأرشيف يتعلق بذاكرة الشعب الجزائري، التي أصبحت اليوم محل نزاع بين الجزائر الطالبة لاسترجاع أرشيفاتها وفرنسا الرافضة لهذا الأمر، وهذه القضية شائكة جدا ولازال النزاع قائما بين البلدين

أ- عملية ترحيل الأرشيف

بدأت عملية الترحيل خلال الثلاثي الأول من سنة 1961 بشكل سري ولأهداف غير معلنة، حيث أعطيت تعليمات لمحافظي الأرشيفات العاملين في الإدارة الاستعمارية بالجزائر، وتمت عملية الترحيل الأولى بناء على تعليمة تثبتها المراسلة الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف بفرنسا المؤرخة في 6 مارس1961، بعدها بعام واحد سنة 1962 جاء قرار ثان بنقل كل الوثائق المكتوبة بخط اليد أو المطبوعة "مهما كانت الأهمية التوثيقية والتاريخية التي تكتسيها"، وكانت الحكومة الفرنسية تقول إن السبب وراء هذا الترحيل هو، أولا إعادة تصويرها ميكروفيلميا في فرنسا، وثانيا حمايتها مؤقتا من التهديدات الأمنية لميليشيات "المنظمة السرية" التي عارضت فكرة الاستقلال

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

حيث قدرت الأرشيفات المحولة حسبما جاء به المدير السابق للأرشيف الوطني عبد الكريم بجاجة في لقاء مع قناة الشروق، أن التقارير التي أعدتها مراكز الأرشيف الثلاث الشرق، الوسط والغرب الجزائري ب200.000 ألف علبة أرشيف أي حوالي 600 طن، منها 120.000 علبة أرشيف خاصة بالشرق الجزائري (قسنطينة، باتنة، سطيف، عنابة) وأكد الأستاذ خلال اللقاء أنه توجد قوائم تفصيلية لهذه الأرصدة المرحلة المتعلقة بالشرق الجزائري[14].

ب- المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول الأرشيف المرحل ومراحل استرجاع الأرشيف العثماني

بدأت الحكومة الجزائرية في مطالبة الفرنسيين بتسليم الأرشيفات المرحلة في وقت مبكر بعد الاستقلال، إلا أن السلطات الفرنسية قامت بتسليم جزء من الأرشيف العثماني ولم توافق بالتفاوض على أرشيف الفترة الاستعمارية حتى مطلع الثمانينات، حيث وافق الطرف الفرنسي لأول مرة من حيث المبدأ التفاوض رسميا في موضوع تسليم الأرشيف المرحل، وجرى تشكيل فوج مشترك جزائري فرنسي.

عقد فوج العمل المشترك تسعة اجتماعات مطولة ما بين جانفي 1980وأكتوبر1981، وأمضى الطرفان على محاضر الاجتماعات، من الناحية القانونية اعتمد الوفد الجزائري في المطالبة باسترجاع الأرشيفات المرحلة على جملة من النصوص والآراء القانونية الصادرة عن مؤسسات دولية مثل اليونسكو والأمم المتحدة والندوة الدولية للأرشيفات، التي تنص على حق الدول المستقلة حديثا في ممارسة سيادتها بأثر رجعي على الأرشيفات التي كتبت عليها وحفظت على أراضيها، وتؤكد على أن الأرشيفات يجب أن تبقى في الأرض التي كتبت عليها وحفظت فيها لأول مرة .

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

أشهر الطرف الفرنسي حجته القائلة أن ما جرى ترحيله هو "أرشيف السيادة" غير قابل للتنازل عنه الذي يقصد به أرشيف ديوان الحاكم العام في الجزائر ومصالح الأمن والسجون وبعض الأرشيفات الموصوفة "بالحساسة" الخاصة بالمتعاونين الجزائريين مع الاستعمار من الحركى، ثم طرح الفرنسيون حجة أخرى تقول أن القوانين الفرنسية تمنع من فتح الأرشيفات إذا لم تمر عليها آجال زمنية محددة، ولأجل طمأنة الجهة الأخرى قال الوفد الجزائري أنه يلتزم بعدم فتح الأرشيفات غير المصنفة أو المصنفة في حالة استرجاعها وفقا للآجال الزمنية التي تقرها القوانين الفرنسية، وقدم اقتراحا بأن يجري تسليم أرشيفات التسيير الإدارية في محطة أولى والتي تمثل أكثر من 90 بالمائة من الأرشيفات والإبقاء على "أرشيفات السيادة " إلى التفاوض في وقت لاحق.

عاد الوفد الفرنسي مرة أخرى بلغة جديدة، وبدأ يتحدث عن" رصيد أرشيفي مشترك" ما بين الجزائر وفرنسا بدل تسمية "أرشيف السيادة" التي كان حريصا عليها من قبل، إلى أن جاءت تعليمة مفاجئة للرئيس الفرنسي حينها" جيسكار ديستان" تأمر بوقف التفاوض في الموضوع وحظر أي عملية ترحيل للأرشيفات خارج فرنسا لأي غرض ولأي بلد، وسميت التعليمة الشهيرة "برسالة ديستان" وتوقفت منذ ذلك الوقت كل التحركات التي كانت قائمة. وبقي الوضع يراوح مكانه إلى أن دخلت الجزائر في الأزمة الأمنية والسياسية طوال سنوات التسعينات(15).

في عام 1995 خلال الندوة الدولية حول منازعات الأرشيفات بين الدول، أعد الأستاذ عبد الكريم بجاجة بصفته آنذاك مديرا لمركز الأرشيف الوطني، وثيقة مفصلة حول قضية الأرشيف المرحل والنزاع الموجود بين الجزائر

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

وفرنسا، كما دعا الفرنسيين للتفاوض حول القضية (الأرشيف المرحل) لكن في إطار ثنائي دون تدخل أو حضور الهيئات الدولية المختصة في الأرشيف، أي يكون التفاوض مغلق وليس مفتوح(16).

بعد الاقتراح الذي قدمه السيد عبد الكريم بجاجة عام 1995 بقيت القضية على حالها خاصة بعد مرور الجزائر بمرحلة حساسة وهي العشرية السوداء، إلى غاية 2001 أين بدأ مركز الأرشيف الوطني بالمطالبة مجددا باسترجاع الوثائق الأرشيفية المرحلة لكن عن طريق الهيئات الدولية، وفعلا بعثت القضية من جديد حيث تمت الموافقة من طرف المجلس الدولي للأرشيف بإنشاء هيئة خاصة بالأرشيفات المرحلة والمتنازع عليها تترأسها الجزائر، وهذه اللجنة وضعت عدة نقاط أساسية أهمها ضرورة وضع قائمة بكل الوثائق المرحلة، وهذا ما يساعد على التعرف على أهم الوثائق التي تخدم فعلا التاريخ والبلد.

- **مراحل تسليم أرشيف الفترة العثمانية: تسلمت** الجزائر من نظيرتها الفرنسية أرشيف الفترة العثمانية على ثلاث مراحل كما يلي(17):

- المرحلة الأولى

في سنة 1968 تسلمت المديرية الوطنية للوثائق الجزائرية الدفعة الأولى، تتضمن سجلات البايليك 386 سجل موزعة على 36 علبة تغطي فترة 1648-1862 وتحتوي على مواضيع كثيرة منها اجتماعية اقتصادية،إدارية،سياسية وثقافية، على سبيل الذكر نجد الأملاك الموقوفة، الأمانات، التجارة الخارجية والداخلية، نظام الضرائب والجمارك وحياة الإنكشاريين..... الخ

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

-أما سجلات بيت المال: احتوت على 64 سجل موزعة على 11 علبة، تتعلق مواضيعها بالدخل والخرج والتركات والوصايا والأملاك وضرائب الزكاة العشر والمعونة القبالية.

- المرحلة الثانية

استرجعت الجزائر من فرنسا عام 1974 سلسلة من المحاكم الشرعية تتكون هذه الوثائق من 14318 وثيقة موزعة على 153 علبة، وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة ومعظمها يتعلق أساسا بقضايا الأوقاف والملكيات الخاصة، وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء، إثبات نسب، تحديد الإرث وغيرها من الوثائق.

- المرحلة الثالثة:

وهي الدفعة الثالثة والباقية من الدفعة الأولى من سلسلة بيت المال والبايليك سلمت للجزائر عام 1981، إثر زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر، وتحتوي على 133 سجل موزعة على 15 علبة، تتضمن وثائق تخص المصاريف السنوية للقبائل وأملاك موقوفة للحرمين الشريفين .

ليعود رئيس الجمهورية الفرنسية إمنويل ماكرون في أخر زيارة له للجزائر عام 2017 ،ليقول أنه مستعد لمنح الجزائر نسخ من الأرشيف المتعلق بالفترة الاستعمارية 1830-1962 [(18)] ،ويبقى الصراع قائما إلى حد الآن دون **أي** بوادر توحي باسترجاع الجزائر للأرشيف الحقيقي المرحل إلى فرنسا والذي يحوي معلومات تاريخية مهمة.

خلاصة

مما سبق نقول أنه لا سبيل لمعرفة الحقائق والبحث في الأحداث إلا بتوفر المادة الأولية لذلك وهي الوثائق الأرشيفية التاريخية وضرورة العمل على

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

تمحيصها وتحليلها للاستشهاد بها، فالجزائر من بين البلدان التي تملك تاريخ ورصيد وثائقي كبير ومختلف لاختلاف المراحل الزمنية التي مرت بها كما ذكرنا سابقا ، منه ما هو محفوظ على أراضيها في مراكز أرشيفها ومنه ما هو مرحل ومتواجد على الأراضي الفرنسية، لذلك وجب على الدولة الجزائرية عدم الاستسلام والعمل بشتى الطرق لجمع واسترجاع أرشيفاتها المرحلة التي تمثل الذاكرة الجماعية للجزائر، وذلك من أجل إعادة تشكيل التراث الأرشيفي الوطني وإعادة كتابة تاريخها بأدلة صحيحة ومن دون تزييف .

المراجع:

1- الخولي،جمال.(1993)**الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق.القاهرة**:الدار المصرية اللبنانية،.ص51.
2- الجمهورية الجزائرية.رئاسة الجمهورية.قانون 88/ 09 المؤرخ في 26جانفي1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني الجزائري.الباب الأول.المادة الثانية.
3- العمد،هاني.(1985)**المعالجة الفنية للمعلومات: الفهرسة. التصنيف. التوثيق. التكشيف**. الأرشيف. الأردن: جمعية المكتبات الأردنية،.ص286.
4- الخولي،جمال.المرجع السابق،ص55.
5- بودويرة،الطاهر.(2008)**تثمين رأس المال البشري في ميدان الأرشيف بين التكوين وممارسة المهنة**.رسالة ماجستير:قسم علم المكتبات،جامعة قسنطينة،.ص157.
6- **المسار التاريخي للتوثيق في الجزائر**.متاح على الخط > crnest.dz/.../images/.../docx/histoir_notaria_algerie < تمت الزيارة يوم 11/ 05/ 2019
7- **المسار التاريخي للتوثيق في الجزائر**. المرجع السابق
8- همزة الوصل.(2005)نشرية إعلامية تصدرها مؤسسة الأرشيف الوطني.الجزائر:منشورات مديرية الأرشيف الوطني،ع5،.ص15.
9- المسار التاريخي للتوثيق في الجزائر.المرجع السابق.
10-دليل الوثائق لولاية قسنطينة.(2016)مطبوعات مديرية الوثائق لولاية قسنطينة ،ص06.

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com

11-Xavier Gelly. L'ADMINISTRATION DES ARCHIVES COLONIALES FRANÇAISES EN ALGÉRIE. "https://alma.hypotheses.org/1791", [en ligne]. Disponible sur Internet<" https://alma.hypotheses.org/1791>

[date de consultation 12/04/2019].

12-همزة الوصل.المرجع السابق

13-بجاجة،عبد الكريم.**منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف:التجربة الجزائرية** متاح على الخط <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=9774> تمت الزيارة يوم 05/ 06/ 2018.

14-بجاجة،عبد الكريم..المرجع السابق.

15-بوخمخـــــم،عبد النـــــور. (2012)**فرنسا هرّبت 100 ألف وثيقة من الأرشيف في شاحنات عسكرية فور إعلان الاستقلال**،مقال في جريدة الشروق يوم.متاح على الخط <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/124774.html> تمت الزيارة يوم 12/ 02/ 2014.

16-Interview accordée à la chaîne Ech Chourouk TV sur le contentieux archivistique algéro-français portant sur les archives algériennes transférées en France. [en ligne]. Disponible sur Interne < https://www.youtube.com/watch?v=D-EDJ8KMZmQ> [date de consultation 05/11/2018]

17- بوخمخـــــم، عبد النـــــور. المرجع السابق.

18-Une copie des archives de la période coloniale française va être remise à l'Algérie", [en ligne]. Disponible sur Internet<https://www.20minutes.fr/culture/2183715-20171207-copie-archives-periode-coloniale-francaise-va-etre-remise-algerie "> [date de consultation 10/09/2018].

المؤلف المرسل: د/ خليصة خرفي
khalissa.kherfi@gmail.com